### أكد أن حماية حقوق العمالة داخل المملكة لا تفرق بين المواطن والوافد

# العيبان يستقبل رئيس المجلس الفيدرالي الإثيوبي والوفد المرافق له

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مقر الهيئة، معالي رئيس المجلس الفيدرالي الإثيوبي رئيس مجلس النواب أبا دولا قمدا أغو والوفد المرافق له .

واستعرض معالي الدكتور العيبان خلال اللقاء العلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط البلدين الصديقين، بالإضافة إلى جهود الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - على جميع المستويات السياسية والإنسانية، مثمناً مبادراته للسلام والحوار بين أتباع مختلف الديانات والحضارات، وما تؤكده من العمل على نبذ العنف والعمل على حل الخلافات من خلال الحوار الحضاري والفكري، الذي يعمق لغة التفاهم ويجسد رؤية العيش المشترك بين الشعوب .

كما قدم معاليه لمحة موجزة عن الهيئة ونشأتها وأهدافها ودورها في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وضمان تمتع كل من يعيش على أراضي المملكة بحقوقه، مبيناً جهود الهيئة في حماية حقوق العمالة داخل المملكة دون تفرقة بين المواطن والوافد في هذا الشأن، ومقدراً للعمالة الوافدة ودولهم وإسهاماتهم في التنمية الشاملة التي شهدتها وتشهدها المملكة، مشيراً إلى حرص المملكة على أن يكون وضع جميع الوافدين للعمل على أراضيها نظامياً .

وأوضح الدكتور العيبان أن الهيئة كانت تراقب وتشاهد عن كثب جهود الجهات الحكومية المعنية خلال تطبيق الحملة التفتيشية للتأكد من مراعاتها لحقوق العمالة المخالفة حتى مغادرتهم إلى بلادهم، وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الحملات التوعوية، وفتح مكاتب للهيئة في جميع مراكز الإيواء المركزية، واستقبال أي ملحوظات ومعالجتها في حينها، والتأكد من مراعاة الجوانب الإنسانية وجودة الخدمات المقدمة في هذه المراكز، فضلاً عن فتح المجال أمام الإعلام والسفراء والمسؤولين والدبلوماسيين لزيارة مراكز الإيواء للاطلاع على أوضاع رعاياهم وإجراءات إعادتهم لبلادهم، مؤكداً أن المملكة تعاملت مع جميع المخالفين معاملة إنسانية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

وأعرب معالي رئيس المجلس الفيدرالي الإثيوبي من جانبه عن شكره وامتنانه على الحفاوة التي وجدها والوفد المرافق له خلال زيارته للمملكة، وعلى توضيح العديد من التساؤلات التي كانت لديه، مشيداً بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وبمبادرات الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله- للسلام والحوار، وجهوده في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مبيناً أن معظم الإثيوبيين يعدون المملكة بلدهم الثاني. وأكد أغو أن الحكومية الإثيوبية تحترم أنظمة المملكة بشكل كامل وحقها السيادي في تطبيق النظام كغيرها من الدول، وعدم السماح لأي شخص للبقاء على أراضيها بطريقة غير مشروعة، مبيناً أن حكومة بلاده تعمل جاهدة على وقف التسلل والتهريب من داخل الأراضي الأثيوبية، وعلى توفير فرص عمل للعائدين، وتوفير برامج التعليم الفني والتدريب المهني لصقل كفاءاتهم في الأعمال التي يؤدونها.

وعبر عن شكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما قدمته من تسهيلات لمغادرة الرعايا الإثيوبيين وتأمينها الإعاشة اللائقة والرعاية الصحية ووسائل النقل المناسبة، وسرعة تسهيل إجراءات مغادرتهم، مؤكداً أنه سينقل نتائج هذه الزيارة والواجهة الحضارية التي لمسها في المملكة إلى البرلمان والشعب الإثيوبي.

وفي نهاية اللقاء قُدمت الهدايا التذكارية بهذه المناسبة من الطرفين.

## «الهيئة» تنجز «الاستراتيجية الوطنية».. وتستحدث طرقاً في التواصل

أعلن مجلس هيئة حقوق الإنسان الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لافتاً إلى قرب افتتاح فرعين جديدين للهيئة في كل من المدينة المنورة وجازان، إلى جانب تسعة فروع حالية. بينما تعمل الهيئة على الانتهاء من أربعة أخرى، ليصبح مجموعها ١٣ فرعاً تغطي المناطق الإدارية في المملكة.

ورفض عضو الهيئة المشرف العام على فرعها في المنطقة الشرقية اللواء المتقاعد عبدالله السهيل اعتبار التنازل عن العاملات المنزليات والإعلان عنها في الصحف «نوعاً من الاتجار بالبشر».

وأكد أن «فرع الهيئة قام بـ٤٢ زيارة لسجون المنطقة. وسيتم رفع التجاوزات -إن وجدت- للجهات العليا»، لافتاً إلى أن الهيئة «أوجدت مكاتب للشكاوى داخل السجون والسجون الأمنية الخمسة على مستوى المملكة».

وقال: «إننا سنتبنى طرقاً أخرى غير تقليدية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً أن غالبية الشكاوى تأتي من النساء".

بدوره، ذكر مدير إدارة الشكاوى في فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية عماد الدغيش، أن عدد الشكاوى التي تلقاها الفرع خلال العام الماضي، وصل إلى ٣٣٠ شكوى، منها ١٨٨ رجالية، و١٤٢ نسائية. وتم حل ٧١ في المئة منها، والغالبية كانت شكاوى أسرية، تليها شكاوى السجناء والموقوفين. وجاءت نسبة شكاوى السعوديين ٨٠ في المئة.

وأوضح رئيس وحدة الاتجار بالأشخاص في فرع الهيئة بدر القاسم، أن الوحدة شكلت منذ ١٤٣٠هـ، بمشاركة وزارات عدة، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان. وقال: "تعنى الوحدة بتجنيد أو نقل أو تسلّم أو استغلال الأشخاص تحت التهديد، أو استخدام القوة. واعتبرت الوحدة عضل النساء «نوعاً من الاتجار بالأشخاص»، موضحاً أن «الوحدة أنشئت لضمان عدم عودة الإيذاء أو الإكراه أو التهديد، ويجرم من يقوم بذلك بالسجن لمدة لا تتجاوز ١٥ عاماً، أو غرامة مالية لا تتجاوز مليون ريال، أو بهما معاً. وتشدد العقوبات بشأن التجاوزات ضد المرأة أو الطفل أو ذوي الإعاقة".